الفجوة الرقمية وتأثيرها على مستويات الشمول المالي في الجزائر

The impact of the digital divide on levels of financial inclusion in Algeria

أسماء سفاري *

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة ام البواقي – الجزائر

seffariasma84@yahoo.com

بوطالب عزيز

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة ام البواقي – الجزائر

boutaleb.aziz@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/09 تاريخ القبول: 2023/04/20 تاريخ النشر:2023/06/07

الملخص: تثير هذه الدراسة موضوع الفجوة الرقمية في الجزائر وتأثيرها على مستويات الشمول المالي في البلد وتحقيقا لهذه الغاية، نبدأ أولا، بتقديم التعاريف المختلفة للشمول المالي والفجوة الرقمية. ثانيا، نوجز على المستوى الوصفي والتحليلي الوضع الحالي لانتشار الإنترنت في الجزائر ونوضح توزيعه وفقا للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والجغرافية مع تبيان مصادر تلك الفروقات المسببة للفجوة الرقمية بعد ذلك نقوم بتحليل مقارن لمدى الجاهزية الشبكية للجزائر والفجوات بين الجنسين وكذا بين طبقات المجتمع مع الأرقام المسجلة للشمول المالي في نفس الفترة الإحصائية مع التسليم بأن هذه المتغيرات هي التي تفسر، إلى حد كبير، استخدام هذه التكنولوجيا من عدمه، في الأخير، مع أخذ نتائج التحليل نتوصل الى أن الفجوة الرقمية في الجزائر لعبت ومازالت تلعب دورا مهما في عدم بلوغ مستويات الشمول المالي المرغوبة خاصة وان الشمول المالي اليوم يعتمد في تجسيده وتغلغله في المجتمع على التكنولوجيا الرقمية وهو ما أخفقت فيه الجزائر الى حد كبير.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ فجوة رقمية؛ خدمات الانترنت؛ تكنولوجيا مالية؛ اقتصاد رقمي.

تصنيفات JEL: G00، G20، E44، O32، O33.

Abstract: This study raises the issue of the digital divide and its impact on the levels of financial inclusion in Algeria. To this end, we first start by providing definitions of the variables. Then, we address the current situation of Internet penetration in Algeria according to social, demographic and geographical variables, with an indication of the sources of those differences that cause the digital divide. Then we analyze the extent of the networked readiness of Algeria and the existing gaps with the recorded numbers of financial inclusion in the same period, recognizing that these variables explain the use of this technology or not. Finally, we conclude that the digital divide in Algeria has played and continues to play an important role in not achieving the desired levels of financial inclusion and because of Algeria's failure to keep pace with technology.

Keywords: Financial inclusion; Digital divide; Internet services; Financial technology; Digital economy.

Jel Classification Codes: G00; G20; E44; O32; O33.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أصبحت اليوم التكنولوجيا هي المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي حيث سيطرت الرقمنة على كل مناحي الحياة وأصبح كل شخص يمتلك جهازا تكنولوجيا يجعله مندمج في هذا العالم وصارت علاقة الإنسان بالتكنولوجيا شيء يومي وضروري في العديد من الأمور الشخصيةوالاجتماعية فهي تسهل عليه قضاء حوائجه دون عناء التنقل ما يخفف عليه الجهد والوقت والتكاليف وزادت أهمية التكنولوجيا مع انتشار وباء كورونا حيث فرض هذا الأخير قيودا على حركة الأشخاص وجعل من التباعد الاجتماعي أمرا ضروريا للتحكم في انتشاره، وكان الحل يكمن في استخدام الوسائل التكنولوجيا دون الحاجة للتقارب الاجتماعي فأصبح كل شيء يتم عن بعد معتمدا على الذكاء الاصطناعي وشبكة الانترنيت كدفع الفواتير فتح الحسابات المالية وإدارتها ، التسوق وطلب المنتجات، الدراسة والاجتماعات عن طريق الأرضيات الافتراضية وهو ما ساهم بشكل كبير في تطوير التجارة الالكترونية وعزز من الشمول المالي للأفراد حيث أصبح التعامل بالنقد السائل أمرا تقليديا في الكثير من المجتمعات، لكن ذلك يتطلب وجود حوافز ودعائم أساسية تساهم في الوصول الى تلك التكنولوجيا وهو ما كان غائبا في الكثير من الدول ما خلق فجوة رقمية أدت الى عزل الكثير من الناس عن بقية المجتمع خاصة في الدول الفقيرة وحتى الدول النامية نظرا لافتقار البنية التحتية وعدم الجاهزية لاستقبال التكنولوجيا وكذلك ضعف الوعي بأهمية استخدام الانترنت والأجهزة التكنولوجية في الكثير من المجتمعات.

والجزائر تعاني أيضا من تلك الفجوة الرقمية التي تنتشر على عدة مستويات وخاصة أنها كانت لها تأثيرات جانبية على الكثير من القطاعات الأخرى وتعيق تطبيق الاستراتجيات فيها والشمول المالي أحد تلك الاستراتيجيات التي كانت الفجوة الرقمية تؤثر عليها بشكل مباشر، لهذا تتسابق الدول في ردم تلك الفجوة واللحاق بالدول الرائدة في المجال عن طريق اعتماد استراتيجيات وطنية للتحول الى الاقتصاد الرقمي أو ما يعرف باقتصاد المعرفة.

1.1.إشكالية الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى معرفة الاثر الذي يلعبه عامل وجود فجوة رقمية في مجتمع ما على مستويات الشمول المالي في ذلك المجتمع من خلال التأصيل النظري للمتغيرات محل الدراسة ثم تحليل واقع الفجوة الرقمية والشمول المالي في الجزائر وهو ما سيجيب عن الساؤل الرئيسيث للدراسة والمتمثل في: ما هو تأثير الفجوة الرقمية على مستويات الشمول المالي في الجزائر؟

2.1.الفرضية الرئيسية للدراسة: وللاجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضية الرئيسية التالية:

للفجوة الرقمية في الجزائر علاقة تأثير مباشر على المستويات المتدنية للشمول المالي المسجلة في البلاد.

3.1.أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع في حد ذاته، فدراسة وتحليل الفجوة الرقمية الموجودة في الجزائر وتأثيرها على مستويات الشمول المالي وتغلغله في المجتمع من شأنه أن يثير مشكلة التخلف التكنولوجي الذي مازلت تعيشه البلاد خاصة في الجانب المالي ،وتبرز أهمية الدراسة جليا من خلال أهمية أجزائها ،بدءا بالجانب النظري الذي يبرز أهمية التكنولوجيا في تعزيز انتشار الخدمات المالية ودمج الفئات المستبعدة ماليا الشيء الذي كان ناجما عن عدم مواكبة التكنولوجيا وما خلفه ذلك من فجوات رقمية على جميع المستويات سواء بين الأفراد أو القطاعات وحتى بين الدول ثم الجانب التحليلي للدراسة الذي يسلط الضوء على العلاقة التي تربط بين الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر وبين المستويات المتدنية للشمول المالي فيها.

4.1.أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والفجوة الرقمية؛
- التعرف على الواقع التكنولوجي للجزائر وحالتها الرقمية؛
- العلرف على واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- التعرف على تاثير الفجوة الرقمية على مستويات الشمول المالي في الجزائر؛
- و ضع الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز الجهود المبذولة لردم الفجوة الرقمية في الجزائر مايساهم في تعزيز الشمول المالي في البلاد.

5.1. المنهج المتبع: اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي وكذا التحليلي، استخدمنا المنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك بالرجوع للدراسات السابقة والمصادر المختلفة والمنهج التحليلي للإجابة عن التساؤلات الخاصة بالدراسة وتحديد الاثر والعلاقة بين وجود فجوة رقمية وتدني مستويات الشمول المالي في الجزائر.

2. التأصيل النظري للشمول المالي:

2. 1. مفهوم الشمول المالي:

لقد قدم البنك الدولي تعريفا شاملا ودقيقا للشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (فلاق صليحة ، حمدي معمر ،حفيفي صليحة، 2019، صفحة 03)

كما أن منظمةOECD (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) مع الشبكة الدولية للتثقيف المالي INFقد عرفتا الشمول المالي على انه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية وإخضاعها للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (لوزري، 2021، صفحة 16)

من التعريفين السابقيين يمكن استخلاص تعريف موحد للشمول المالي على انه مجموعة العمليات والإجراءات التي تتيح للافراد من مختلف الشرائح والمستويات قدرة الوصول الى مجوعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتسم بانخفاض في التكاليف وتقدم في الوقت المناسب وبالشكل الملائم من اجل تلبية الاحتياجات المالية لتلك الفئات، أي دمجهم في النظام الرسمي والحد من عمليات استغلالهم في السوق الموازي بحيث يتم تقديم الخدمات المالية تحت الرقابة الصارمة من الهيئات المالية الرسمية المتخصصة.

2.2 .مبادئ الشمول المالي:

اقرت مجموعة العشرين مجموعة مبادئ تهدف الى تعزيز مستويات الشمول المالي عالميا من خلال دعم تغلغل الخدمات المالية في كافة المجتمعات وبمختلف شرائحه: (سفاري اسماء،آسيا بن داية، 2021، صفحة 73)

- **القيادة:** وتعني تبني الشمول المالي من اعلى الهيئات والتنظيمات الرسمية الممثلة للسلطات العليا من اجل تعميق الشمول المالي في المجتمع على كافة المستويات؛
- **الحماية:** وتعني حماية المستهلك حيث ان الشمول المالي يهدف لدمج الفئات المستبعدة ماليا وحمايتها من الاستغلال خارج القطاع الرسمي وما ينجم عن الخدمات التي يقدمها من مخاطر؛

- **التمكين:** أي العمل على دعم وصول الافراد للخدمات المالية المتاحة عن طريق التعليم والتثقيف المالي وبرامج التوعية المختلفة للافراد وبالطريقة التي تسمح لهم من تحقيق الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية المقدمة في القطاع الرسمي الخاضع للرقابة من اعلى الهيئات الرسمية؛
- **التطوير:** أي العمل على الاستفادة من التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية من خلال دعم البنى التحتية الازمة للرقمنة المطلوبة في قطاع المالي والمصرفي بشكل يواكب التطورات الحاصلة في المجالات الأخرى؛
- **التنوع:** من خلال العمل الجاد في مجال الابتكار المالي وإيجاد خدمات ومنتجات مالية متنوعة تلبي كافة الاحتيجات المالية لكافة فئات المجتمع مع الحرص على توفر عامل الجودة وتقديمها بتكاليف معقولة؛
- **المعرفة:** من خلال الاستغلال الأمثل لقواعد البيانات المتاحة في المجال من اجل تقديم الخدمات المطلوبة بالكميات المناسبة وبالاسعار المدروسة ، كذلك الاستفادة من تجارب الدول في مجال توسع الخدمات المالية لتشمل الفئات المستبعدة مع مراعات الاختلافات الموجودة بين المجتمعات من كافة النواحي؛
- **التناسب:** من خلال تقديم الخدمات المالية وفق خصائص المجتمع المستهدف (خصائص دينية وعقائدية ، اقتصادية) مع مراعاة التكاليف المناسبة لقدرات الفئات المختلفة وضمان المستويات المقبولة في جودة تلك الخدمات؛
- **التعاون:** ويقصد به فتح مجال التشاور والتعاون بين الهيئات التنظيمة والسلطات التنفيذية في البلاد مع مختلف المؤسسات المالية المعنية بتوفير الخدمات المالية كل هذا يكون تحت الرقابة القبلية وكذا البعدية للخدمات المقدمة وهذا من اجل تحقيق هدف تغلغل الخدمات المالية في المجتمع بالطريقة المثلى المبنية على الأسس الصحيحة؛
- **التأطير:** وضع اطر تنظيمية للعمليات المتعلقة بتقديم الخدمات المالية وكل الأنشطة المتعلقة بها بما يتماشى مع اللوائح العالمية للشمول المالي الصادرة عن مختلف الهيئات المختصة مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص المجتمع المحلي واحترامها بتقديم ما يتناسب مع تلك الخصوصيات والابتعاد عن كل ما يمس من مبادئ تلك المجتمعات بمختلف مكوناتها.

3.2. سياسات الشمول المالي: اقرت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني مجموعة من السياسات الفعالة في تعزيز وتحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي ضمن حزمة من الحلول الموضوعة من طرفها والتي كانت عبارة عن (36) حلا تساعد الدول في هذا المجال وخاصة تلك النامية، من هذه الحلول هنالك(06) سياسات فعالة للشمول المالي، مقسمة على مجموعتين : المجموعة الأولى تتكون من (04) سياسات تعمل على تعزيز وتحسين قدرة الفقراء في الوصول للخدمات والمنتجات المالية المتاحة عبر مجموعة مختلفة من القنوات في حين ان الحلين الاخرين يلعبان دورا هاما في تمكين الاشتمال المالي: (صورية شنبي ، السعيد بن لخضر، 2018، الصفحات 111-112)

- **الوكيل البنكي:** هذه السياسة قائمة على مبدأ تنويع ممثلي البنك وعدم الاقتصار على الفروع البنكية لانه يمكن استغلال نقاط الدفع بالتجزئة كوكلاء يساهمون بشكل جد كبير في انتشار المعاملات المالية وتعزيز مبدا الشمول المالي من خلال التعاقد مع مكاتب البريد، محلات السوبرماركت وحتى الصيدليات بالشكل الذي يزيد من انتشار الخدمات المصرفية ويعزز اندماجها في الحياة اليومية للافراد وهذا ما اثبتته فعلا البنوك التي اعتمدت على هذا النوع من السياسات.

❖ **استغلال وسائل التكنولوجيا للاتصال في عمليات الدفع:** ففي ظل انتشار الوسائل التكنولوجية المتطورة وتمكن اغلبية فئات المجتمع من امتلاك هاتف محمول ذكي على الأقل تصبح فرصة الوصول الى صاحب هذه الوسيلة اكثر سهولة ويسر حيث ان تمكين الافراد من عمليات الدفع والاستقبال للاموال وكذا التحويل فقط من خلال الجهاز المحمول وفي أي مكان يشجع باقي الفئات على الاندماج وامتلاك حسابات مالية واستخدامها في عملياتهم المالية بدل التعامل مع النقد المباشر وما ينجر عن ذلك من مخاطر السرقة والضياع وغيرها.

❖ **التنويع في مقدمي الخدمات المالية:** من خلال الاعتماد على استراتيجيات تنظيمية ورقابية في إدارة المخاطر المصرفية وخاصة الايداعيه من طرف صناع القرار والهيئات الرسمية ومنح مجموعة من التراخيص للمؤسسات من اجل تقديم خدمات تأمينية أو ما يسمى بإستراتيجيات تكييف النظام المصرفي، ويشمل مجموعة من التراخيص أهمها تلك المخصصة للمؤسسات التي تعمل في قطاع الإيداع الأصغر، تراخيص أخرى للتحويلات المصرفية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إضافة إلى التراخيص الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية.

❖ **عملية إصلاح المصارف العمومية:** نظرا للدور المهم والفعال الذي تلعبه المصارف الحكومية في إيصال الخدمات المالية للفئات الهشة والفقيرة باعتبارها مصارف ذات أهداف قومية واقتصادية لا تسعى للربح فقط ، لذا وجب إعادة هيكلة تلك المصارف وجعلها أكثر مقاومة للازمات المالية ودعم مركزها المالي وتوسيع أنشطتها الربحية دون المساس بدورها الاجتماعي بل والعمل على تدعيمه أكثر لدمج فئات أكثر من المجتمع في النظام المالي.

❖ **سياسة حماية المستهلكين:** تعمل الجهات المختصة على حماية المستهلكين على مستويين ، المستوى الأول وهو العمل على دمج الأفراد في النظام المالي الرسمي وحمايتهم من الاستغلال الذي يحدث في السوق غير الرسمي والانتهاكات التي يتعرض لها المستبعدين ماليا من الانتهازيين في السوق الموازي ، أما المستوى الثاني فهو يتعلق بالمستهلكين المدمجين في النظام المالي الرسمي ويستفيدون من الخدمات المالية المختلفة لكنهم بسبب نقص الخبرة المالية وعدم الفهم الجيد للآليات التي تقوم عليها العمليات المالية المختلفة فيكون هؤلاء العملاء في حالة ضعف دون دراية حيث أنهم يكونون في مرمى الاستغلال وحتى الخسائر المالية الكبيرة نظرا لتعقيدات العمليات المالية وارتباطها ببعضها البعض وهنا يكون دور الهيئات التنظيمية في تقوية وتعزيز الإدراك المالي لهم من خلال مختلف عمليات التثقيف المالي ورفع الوعي المصرفي بالشكل الذي يجعل المستهلكين يدركون المخاطر المالية التي يمكن ان تحل بهم في حال التعمق في بعض المعاملات مثلا.

❖ **سياسات الهوية المالية:** تعبر الهوية المالية عن قاعدة البيانات المتعلقة بالعمليات المالية للعملاء ومدى جودتها، هذه المعلومات تشكل الهوية المالية لكل متعامل مالي وتأخذ بعين الاعتبار في كل مرة يسعى فيها المستهلك للاستفادة من خدمات مالية أخرى وفي هذا الصدد يعمل صناع القرار المالي في كل بلد على تقليص الفجوة الموجودة بين العملاء الفقراء ذوي هويات منخفضة الجودة وباقي العملاء بالشكل الذي يسمح لهم بالاستفادة من الخدمات المالية التي يريدونها دون وجود عوائق تحول بينهم وبين تحقيق ذلك.

4.2. ابعاد الشمول المالي: للشمول المالي ثلاث أبعاد رئيسية ملمة بكل الجوانب المتعلقة بالشمول المالي من خلالها يمكن الحكم على مستويات الشمول المالي في كل دولة أو إقليم: (شنبي صورية ، بن لخضر السعيد، 2019، صفحة 110)

❖ **الوصول للخدمات المالية:** يشير الى قدرة المؤسسات المالية على إيصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع عبر مختلف الوسائل التقنية والتكنولوجية أي انه يغني مدى نفاذ الخدمات المالية الى كافة شرائح المجتمع بالكمية المناسبة والسعر المعقول وفي الوقت المناسب.

- **استخدام الخدمات المالية:** يقصد به الكيفية التي يتم من خلالها الاستفادة من هذه الخدمات والتي تكون مرتبطة بتكرار العمليات ، انتظامها ، مدتها حجم المبالغ المتعامل فيها عبر مختلف الوسائل والطرق المتاحة كالهاتف النقال او عن طريق أجهزة الصراف الالي وغيرها.
- **جودة الخدمات المقدمة:** وتعني اتصاف المنتج او الخدمة المالية بالقدرة والملائمة لتلبية احتياجات الأفراد بكفاءة عالية ويمكن قياس جودة الخدمة المقدمة من خلال العديد من العوامل أهمها : خفض التكاليف والسرعة في الإنجاز حيث أن تقليل التكلفة وتحسين جودة الخدمة هي من عوامل جذب العملاء.

5.2. مؤشرات قياس الشمول المالي: هناك العديد من المؤشرات التي تعمل على قياس الشمول المالي على عدة مستويات ووفق كل بعد من أبعاده ويمكن ذكر البعض من تلك المؤشرات المعتمدة من طرف منظمة(The Global Findex Database) في قياس الشمول المالي على: (دينا مختار صابر هاشم، 2022، صفحة 144)

- **حساب الإيداع للأفراد:** يقاس من خلال نسبة البالغين الذين يحصلون على حسابات في المؤسسات المالية الرسمية؛
- **حسابات الائتمان للأفراد:** يقاس من خلال نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد علي الأقل من المؤسسات المالية الرسمية؛
- **عدد فروع البنوك:** يقاس من خلال عدد الفروع المنتشرة في مختلف المناطق الجغرافية؛
- **عدد ماكينات الصراف الآلي:** يقاس من خلال عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة في مختلف المناطق؛
- **نقاط البيع:** يقاس من خلال عدد نقاط البيع المنتشرة في العديد من المناطق؛
- **المعاملات غير النقدية :** أي التحويلات المالية والشبكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر ويتم قياس هذا المؤشر بعدد الشبكات لكل 100الف شخص من السكان البالغين وعدد بطاقات الائتمان لكل 100الف شخص من السكان البالغين وعدد بطاقات الخصم وعدد أجهزة الدفع الالي (ATM) لكل 100الف نسمة من السكان البالغين.

3. الفجوة الرقمية:

1.3.مفهوم الفجوة الرقمية: في منتصف التسعينات وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول مرة استخدم فيها مصطلح"الفجوة الرقمية" للتعبير عن الاختلافات الطبقية الناتجة عن عدم المساواة الاجتماعية التي ظهرت مع الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت وأجهزة الكمبيوتر.حيث قدم كل من Lütgen&Hamburg تعريفا بسيطا وشامل للفجوة الرقمية بأنه"عدم المساواة في الوصول الى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة واستخدامها". (بوريش احمد ،تربش محمد ،مومني عبد القادر، 2021، صفحة 04)

بالرغم من أن مفهوم الفجوة الرقمية لا يقتصر على تعريف واحد مقبول عالميا، لكن الفجوة الرقمية دائما ما تشير إلى عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها أو تأثيرها بين الفئات الاجتماعية،وعادة ما يتم تحديد هذه المجموعات على أساس المعايير الاقتصادية أو الجغرافية أو الجنسانية أو العمرية أو الثقافية فالفجوة الرقمية يمكن أن تكون على عدة مستويات مختلفة حسب عنصر المقارنة ولهذا فقد حددت للفجوة الرقمية على مستويين هما:

- **المستوى الأول:** يشير إلى عدم المساواة الاجتماعية الناتجة عن الفوارق في الوصول إلى البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكافة الأدوات الخاصة بها أي انه متعلق بالإمكانيات التي يمتلكها الناس للوصول إلى هذا المورد؛
- **المستوى الثاني:** يشير إلى الخصائص التي تميز الافراد والمجتمعات عن بعضها البعض في قدرة الاستخدام لهذه التكنولوجيا أو انهم لا يستخدمونها وهذا يشير إلى الافتقار إلى المهارات الرقمية التي تحول دون إدارة التكنولوجيا.

وفقا للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (UN) ، في نهاية عام 2019، كان هناك 40 دولة لا يعرف فيها أكثر من نصف سكانها كيفية إرفاق ملف بالبريد الإلكتروني وهذا من ابرز مظاهر الفجوات الرقمية بين الدول وحتى داخل الدولة نفسها بين مختلف الجهات أو المدن.

(QUÉ ES LA BRECHA DIGITAL Y CÓMO EVITAR QUE PROVOQUE DESIGUALDAD, 2022)

2.3.استراتيجيات التحول الرقمي وربط غير المتصلين: هناك خمس استراتيجيات في متناول اليد لصانعي السياسات والمنظمين للتوجه نحو التحول الرقمي وربط غير المتصلين. (Global Connectivity Report 2022, 2022)

- **بناء قيادة طموحة:** تتمحور قيادة السياسات الطموحة مع عقلية النمو والتفكير خارج الصندوق، لذلك عندما تظهر تحديات جديدة، يمكن لصانعي السياسات والمنظمين الجمع بين "التجربة والاختبار" مع رؤية جديدة لإيجاد حلول تتميز بسهولة التنفيذ وتطبق بالشكل المناسب؛
- **التعاون واختراق الاحتكار والانعزالية:** لا تزال السياسات الاحتكارية شائعة في المؤسسات الوطنية وتنفيذ السياسات. لكن اليوم أصبح الاعتماد على أنظمة إيكولوجية بأكملها في وضع السياسات وتصميمها بالتعاون مع كافة الأطراف الفاعلة من اجل تطوير السوق الرقمية والابتكار وخلق القيمة المنشودة؛
- **تطوير لغة مشتركة:** يعد بناء لغة مشتركة بين مجموعات أصحاب المصالح وصناع القرار أمرا ضروريا لتجنب فشل تنفيذ السياسات نظرا لسوء الترجمة. مما يضمن الاستفادة من الحوار القائمين أصحاب المصالح وطرق التعامل مع البيانات لتوجيه القرارات المناسبة بما يساهم في إنشاء حلول تنظيمية أكثر تنوعا ومرونة؛
- **إعادة صياغة جداول أعمال السياسات وتفعيلها:** في أعقاب التعافي من كوفيد-19، تتاح للحكومات فرصة لإعادة صياغة جداول أعمالها السياسية وتعميم الأولويات الجديدة جنبا إلى جنب مع منظور إنمائي واسع وهذا يسمح لها بتضمين استراتيجيات التحول الرقمي بطرق تضمن الوصول الجيد للتكنولوجيا وتقليل الفوارق الرقمية في مجتمعاتها على المستوى الداخلي وبينها وبين الدول الأخرى على المستوى الخارجي؛
- **التدريب وتحسين المهارات:** في "الوضع الطبيعي الجديد"، توفر سرعة التعلم ميزة تنافسية في مجال الأعمال والتكنولوجيا حيث أن حل المشكلات مستحيل دون بناء مهارات وكفاءات جديدة، وصياغة التفكير الاستراتيجي حول قضايا جديدة في الأسواق الرقمية وتنفيذ مناهج تنظيمية جديدة.مع التركيز على تطوير المهارات ودعم برامج التعليم لاكتساب المهارات اللازمة في مجال التكنولوجيا ، وهو المفتاح لبناء القدرات المؤسسية الكافية والاستعداد للتحديات الحالية والمستقبلية؛

4. تحليل الحالة الرقمية للجزائر وتأثيرها على انتشار الخدمات المالية في البلاد:

1.4. مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index : يظهر من خلال تقرير الجاهزية الشبكية الصادر عن معهد PORTULANS لسنة 2022 ، أن الجزائر تحتل المرتبة 94 من أصل 124 دولة شملها التصنيف وهي رتبة متأخرة جدا ويظهر ضعف في الجاهزية الشبكية من كل نواحي التكنولوجيا الرقمية وحتى من ناحية الموارد البشرية ناهيك عن التنافسية وغيرها من المؤشرات ، هذا وبالرغم أن الجزائر حققت تقدما طفيفا خلال السنوات الأخيرة حيث كانت تحتل المرتبة 98 من أصل 121دولة سنة 2019 إلا أن ذلك غير كافي ويعكس الفجوة الرقمية الكبيرة التي تعيشها الجزائر مقارنة مع دول العالم وهو ما يبينه الشكل التالي :

الشكل 01: ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2022

Source: Future Readiness Economic Index. (2022). Retrieved 12 04, 2022, from portulansinstitute: http://portulansinstitutefrei.com/2022/report.

حلت الجزائر في مرتبة جد متأخرة مقارنة مع الدول التي لها نفس الخصائص الاقتصادية حتى أنها لم تصل إلى مستوى الدول متوسطة الدخل رغم البرامج والجهود التي سطرت من اجل التحسين من ترتيبها العام وبالأخص البيئة التكنولوجية وبيئة الأعمال ولقد كانت تلك المرتبة نتيجة للنقاط والمراتب التي تحصلت عليها في مختلف المجالات الداخلة في التصنيف والمتمثلة في الموارد التي تتمتع بها الدولة سواء كانت مادية أو بشرية إضافة الى البنية التحتية التكنولوجية وكذلك التنافسية وما يتبعها من سياسات رقمية وبيئة تسويقية وغيرها من المؤشرات الفرعية كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 02: مؤشرات الجاهزية الاقتصادية والتكنولوجية للمستقبل في الجزائر

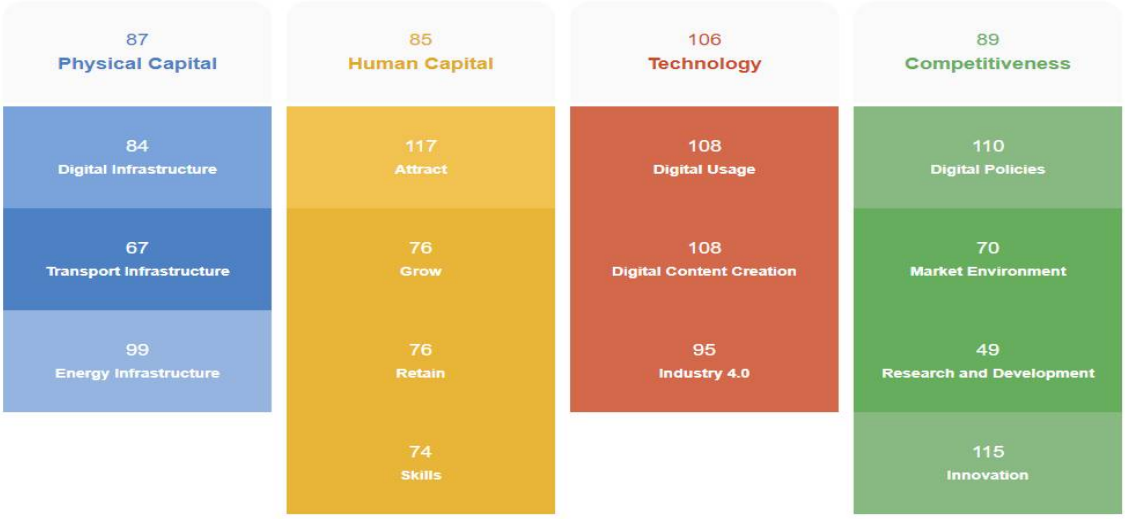

Source: Future Readiness Economic Index. (2022). Retrieved 12 04, 2022, from portulansinstitute: http://portulansinstitutefrei.com/2022/report.

2.4. مستخدمي الانترنت في الجزائر مقارنة مع أفريقيا: كان هناك 27.28 مليون مستخدم منتظم للإنترنت في الجزائر في يناير 2022 وعدد إجمالي للمستخدمين غير الدائمين يقدر بحوالي أكثر من 10 ملايين مستخدم.

وبلغ معدل انتشار الإنترنت (مستخدمين دائمين) في الجزائر 60.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في بداية عام 2022، يعني ان هناك ما نسبته 39.4 في المائة من السكان مستبعدين رقميا بما فيهم نسبة 17 في المائة مهمشين نهائيا ومحرومين كليا من الوصول الى الانترنت. (Kemp, 2022)

تشير التقارير الى أن معدل مستخدمي الإنترنت في الجزائر عرف ارتفاعا بمقدار1.8 مليون مستخدم أي بزيادة قدرت ب 7.3 في المائة بين عامي 2021 و2022 والجدول التالي يوضح الإحصائيات الخاصة بانتشار الانترنت في الجزائر وبعض الدول الأفريقية.

الجدول 01: يمثل إحصائيات السكان ومستخدمي الإنترنت في أفريقيا سنة 2022

الدولة	عدد السكان تقديرات 2022	مستخدمو الإنترنت 31-DEC-2000	مستخدمو الإنترنت 31-DEC-21	انتشار الإنترنت	نمو الإنترنت ٪ 2000 – 2021	مشتركو مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) أبريل-2022
الجزائر	45,150,879	50,000	37,836,425	83.8 %	50,756 %	26,291,400
مصر	105,530,371	450,000	54,741,493	51.9 %	12,064 %	51,286,200
ليبيا	5,257,162	500	784,500	14.9 %	152,098 %	784,500
موريتانيا	4,775,119	5,000	969,519	20.3 %	19,290 %	927,300
المغرب	37,344,795	100,000	25,589,581	68.5 %	25,489 %	21,730,000
تونس	11,935,766	100,000	8,170,000	68.4 %	8,070 %	8,170,000
السودان	44,909,353	30,000	13,124,100	29.2 %	43,647 %	1,300,000
الصومال	16,359,504	200	2,089,900	12.8 %	852,550 %	2,089,900
كينيا	55,752,020	200,000	46,870,422	85.2 %	23,335 %	12,445,700
نيجيريا	211,400,708	200,000	154,301,195	73.0 %	101,484 %	31,860,000
جنوب أفريقيا	60,041,994	2,400,000	34,545,165	57.5 %	1,339 %	24,600,000

Source: Internet Users Statistics for Africa. (2022, 05 30). Retrieved 11 29, 2022, from internetworldstats: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm

تعتبر قارة أفريقيا من بين اقل مناطق العالم انتشارا للانترنت نظرا لعدة أسباب لعل أهمها ضعف البنى التحتية والجزائر ليست الاستثناء فالبرغم من أنها تتفوق على الكثير من البلدان الأفريقية إلا أنها لا تزال بعيدة عن المعدلات المطلوبة، لكن عدد المستخدمين الإجمالي للانترنت في الجزائر حقق قفزة كبير في الألفية الأخيرة من 50 ألف مستخدم سنة 2000 ليصل الى أكثر من 37 مليون مستخدم سنة 2021 أي بنسبة نمو فاقت 50 في المائة ليبلغ معدل انتشار الانترنت اليوم في الجزائر نسبة 83 في المائة وهو من بين أعلى المعدلات المسجلة في القارة السمراء نسبة كبيرة منهم يعتبرون مستخدمين دائمين لمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة فيسبوك بأكثر من 26 مليون مستخدم في حين أن دولا مثل كينيا سجلت معدلات انتشار فاقت 85 في المائة بأكثر من 46 مليون مستخدم للانترنت.

3.4. تكلفة الانترنت في الجزائر:

الشكل 03: تصنيفات أسعار الإنترنت حسب كل دولة في أفريقيا (60/ ADSL ميجابت في الثانية أو أكثر ، بيانات غير محدودة ، كابل)

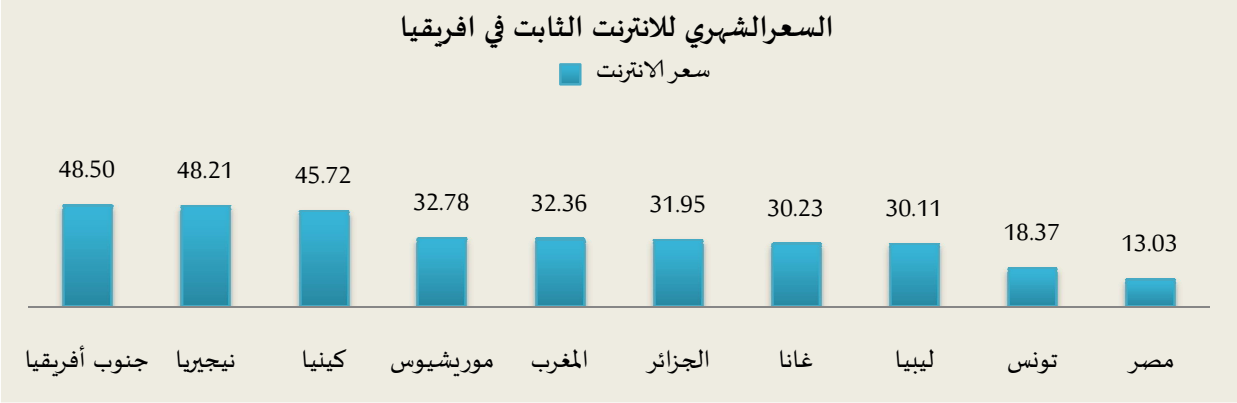

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير Numbeo لاسعار الانترنت (Africa: Price Rankings by Country of Internet (60 Mbps or More, Unlimited Data, Cable/ADSL) (Utilities (Monthly)), 2022)

بالنسبة للانترت الثابت تعد دول شمال أفريقيا من بين ارخص الدول قاريا حيث كانت تكلفة الانترنت في الجزائر حوالي 32 دولا كتكلفة متوسطة مقارنة بالدول الأخرى لكنها تبقى مرتفعة خاصة مع سرعة التدفق وجودة الخدمات المقدمة وكانتا مصر وتونس الأرخص قاريا ب 13.03 و18.37 على التوالي، أما الأغلى فكان من نصيب جنوب أفريقيا ونيجيريا ب 48 دولا أمريكيا لكل منهما.

الشكل 04 :تسعير بيانات الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم 2022

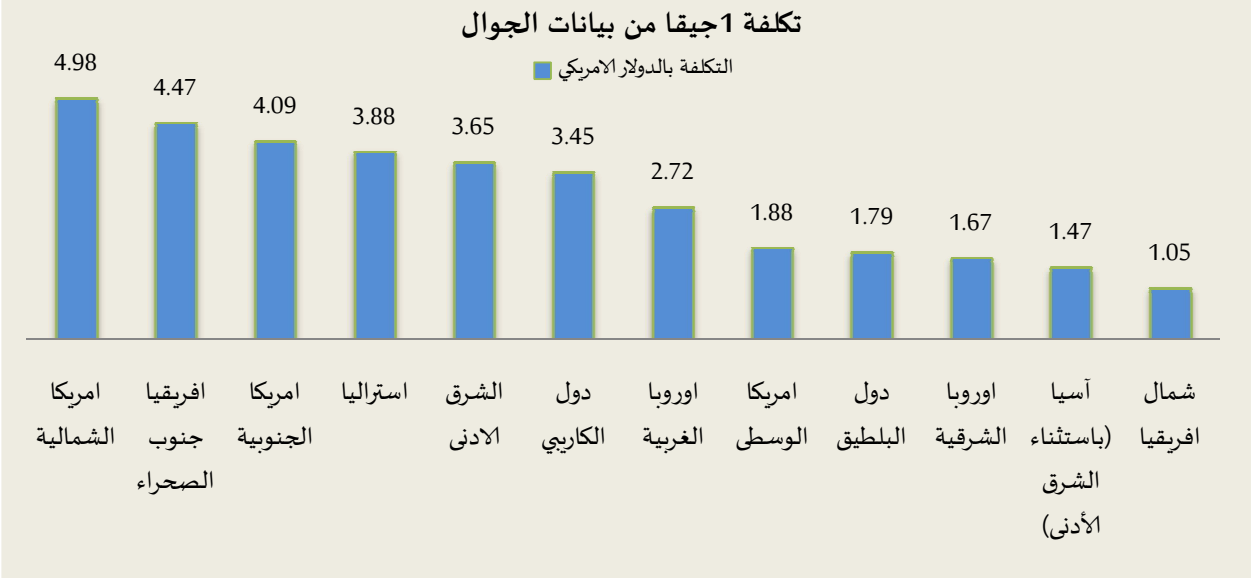

Source: Worldwide mobile data pricing 2022. (2022). Retrieved 12 02, 2022, from cable.co.uk: https://www.cable.co.uk/mobiles/worldwide-data-pricing/

تعتبر دول شمال إفريقيا باستثناء دولة موريتانيا (ألأغلى سعرا في المنطقة ب 2.74 دولار أمريكي) من الأرخص عالميا من حيث تكلفة الانترنت الجوال حيث حلت الجزائر في المركز الأول كونها هي الأرخص بسعر 0.48 دولار أمريكي، وجميع البلدان في هذه المنطقة أرخص من المتوسط العالمي البالغ 3.12 دولار أمريكي. شمال أفريقيا هي أرخص منطقة في العالم بشكل عام .

أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيوجد فيها خمس بلدان فقط من بين 50 أرخص دولة في العالم حيث آتت غانا في المرتبة 40 بشكل عام هي الأرخص ب 0.61 دولارا كما تضم المنطقة أيضا خمس دول من بين ألأغلى في العالم، حيث آتت سانت هيلانا في مرتبة الأغلى في العالم ب 41.06 دولارا أمريكيا ، وبوتسوانا ب 15.55 دولارا أما توغو فكانت 12.94 دولارا أمريكيا وسيشيل ب 12.66 دولارا في أسفل الترتيب.

وتقع الجزائر ضمن العديد من البلدان الرخيصة من ناحية أسعار بيانات الهاتف المحمول لأنها تعتمد بشكل أساسي على شبكات نطاق عريض أقل تقدما بشكل كبير على بيانات الهاتف المحمول ويلعب نوع الاقتصاد الجزائري دورا كبيرا في تحديد الأسعار والتي يجب أن تكون منخفضة ، لأن هذه التكاليف هي ما يستطيع الناس تحمله فقط.

ولا يعبر انخفاض التكاليف عن المساواة في الولوج الى الانترنت حيث أن متوسط الأجور في الجزائر من بين الأقل في المنطقة والعالم يعني أن الفئات الفقيرة لا تكاد تكون الانترنت جزء من حياتها وحتى أن الطبقة المتوسطة تستفيد من ولوج رقمي متذبذب نظرا لعدم القدرة على الاستمرار في تحمل تلك التكاليف وتوجيه المبالغ الى جوانب ذات أولوية في مسائل عائلية وهذا ما يعني أن الأسعار تلعب دورا مهما في توسيع الفجوة الرقمية أكثر بين طبقات لمجتمع وهو ما له اثر مباشر على الوصول الى الخدمات المالية فنجد أن أصحاب الدخل المرتفع هم الأكثر اشتمالا من الناحية المالية وهو ما يوضحه معدل امتلاك الحسابات المالية في الشكل التالي :

الشكل 05:الفرق في امتلاك حساب مالي بين طبقات المجتمع في الجزائر

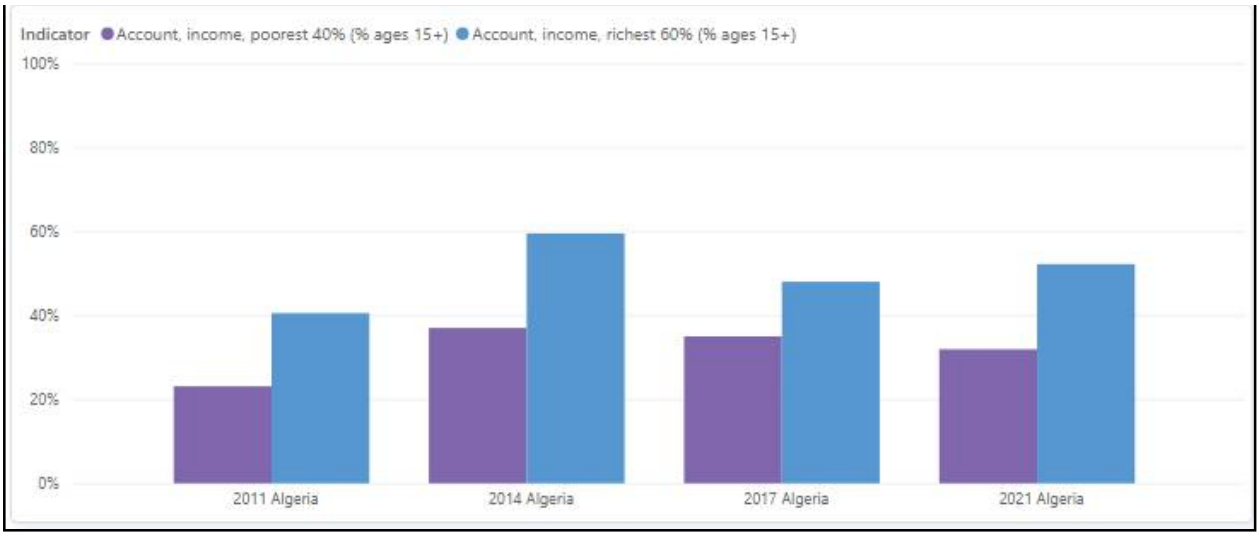

Source:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

نلاحظ أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء في امتلاك حساب بنكي ظلت صامدة منذ سنة 2011 والى غاية 2021 رغم كل الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي والقضاء على عدم المساواة وهذا راجع بدرجة كبيرة الى أسباب أخرى أعمق لم تتم معالجتها ففي ظل التطور التكنولوجي الحاصل أصبحت الرقمنة أهم الوسائل المعتمدة في تعميق الشمول المالي من خلال تقديم الخدمات المالية عن بعد وهنا الجزائر لم تواكب ذلك بنسبة كبيرة حيث أن الفجوة الرقمية الحاصلة داخل المجتمع بين الفقراء والأغنياء من ناحية إمكانية الولوج للانترنت والناتجة عن عوامل انتشار الانترنت وتوفرها الى الأسعار الغير مناسبة لكل لفئات مقارنة مع الجودة المقدمة هذا من جهة، أما من جهة ثانية فتتجلى في الفجوة الرقمية الحاصلة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الرقمية نظرا لمكانة المرأة في المجتمع الجزائري والتي عادة ما تحرم من التكنولوجيا سواء من حيث امتلاك جهاز ذكي الى غاية الربط بالانترنت وصولا الى عدم القدرة على التعامل بهما نتيجة لنقص المهارات بسبب نقص التعليم والتدريب في هذا المجال، والشكل الموالي يوضح الفروقات في امتلاك حساب مالي بن الجنسين لصالح الذكور:

الشكل 06: الفرق في امتلاك حساب مالي بين الجنسين في الجزائر

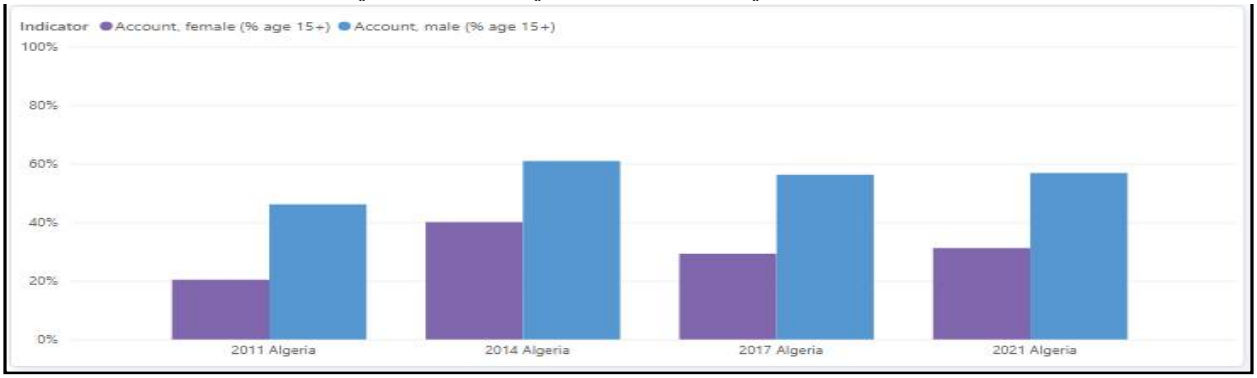

Source:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

إن ضعف البنية التحتية وعدم الجاهزية اللازمة لتغلل التكنولوجيا في الجزائر كما ظهر في كافة التقارير الإحصائية سواء الوطنية أو الدولية يعتبر احد أهم أسباب الفجوة الرقمية الحاصلة في الجزائر بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع من فقراء وأغنياء إلى الفجوة بين الجنسين وعدم تمكن المرأة من بلوغ مستويات مرتفعة من عدم الحصول على أدنى متطلبات الرقمنة ووسائل التكنولوجيات والمعلومات والاتصالات على المستوى الداخلي والفروقات الكبيرة بين ما تتوفر عليه الجزائر وما عملت على توفيره من تكنولوجيا ورقمنة ووسائلها مع باقي دول العالم خاصة الدول النامية التي أصبحت تشهد مستويات جد مرتفعة في ردم الفجوة الرقمية مع العالم المتقدم وهو ما اثر بشكل مباشر على العمليات والخدمات المالية المقدمة باستغلال تلك التكنولوجيا وما يتبعه من عمليات دفع الكتروني واستخدام البطاقات البنكية والبريدية دون الحاجة لاستخدام النقود السائلة والشكلين المواليين يوضحان الفجوة والفروقات الحاصلة بين مدى امتلاك الأفراد للبطاقات البنكية ومدى استخدامها في العمليات اليومية والأساسية:

الشكل 07:تطور امتلاك بطاقات بنكية في الجزائر

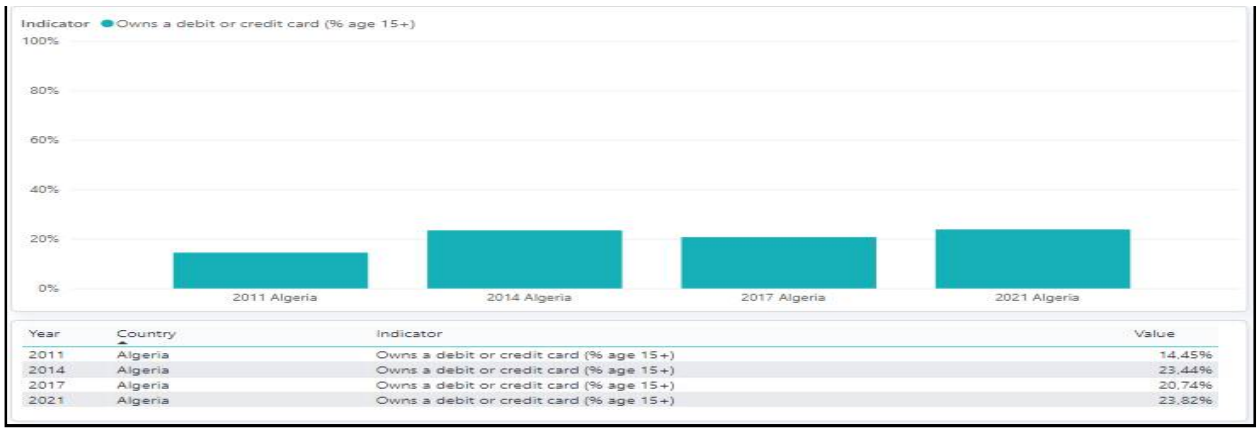

Year	Country	Indicator	Value
2011	Algeria	Owns a debit or credit card (% age 15+)	14.45%
2014	Algeria	Owns a debit or credit card (% age 15+)	23.44%
2017	Algeria	Owns a debit or credit card (% age 15+)	20.74%
2021	Algeria	Owns a debit or credit card (% age 15+)	23.82%

Source:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

كما يتبين أن حجم البطاقات البنكية التي يمتلكها الجزائريون شهدت ارتفاعا طفيفا لتبلغ نسبة 23.82 بالمائة مع نهاية 2021 وهي في حد ذاتها نسبة جد منخفضة إذا ما قارناها بباقي دول العالم وهو ما يعكس الوضع السيئ للنظام المالي في الجزائر، لكن الأمر الأسوأ أن نسبة قليلة جدا فقط من هذه البطاقات تستخدم بشكل منتظم والباقي تعتبر بطاقات غير نشطة أو مجمدة وهو ما يبنه الشكل الموالي:

الشكل 08:تطور استخدام البطاقات البنكية في الجزائر

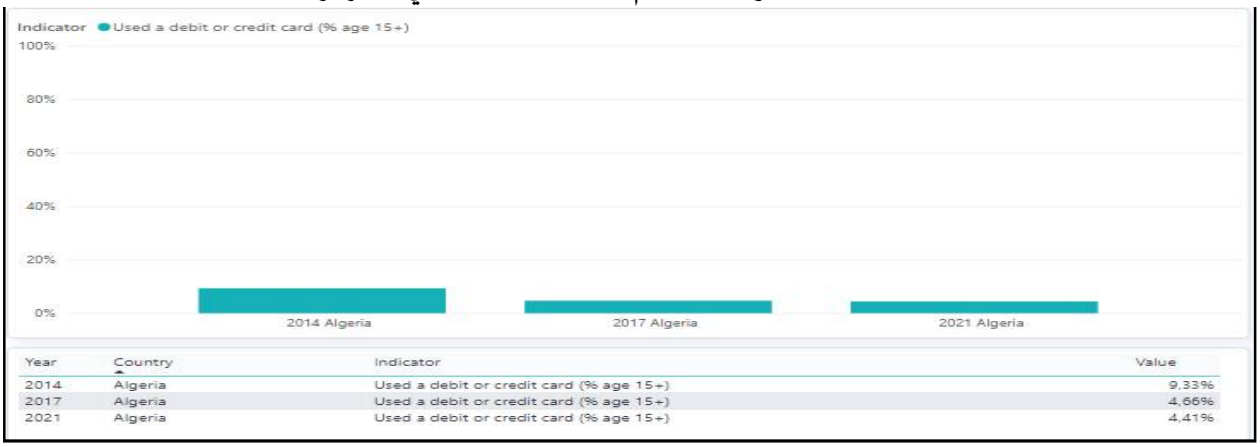

Year	Country	Indicator	Value
2014	Algeria	Used a debit or credit card (% age 15+)	9,33%
2017	Algeria	Used a debit or credit card (% age 15+)	4,66%
2021	Algeria	Used a debit or credit card (% age 15+)	4,41%

Source:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يعكس حجم البطاقات المصرفية المتداولة في الجزائر والذي عرف زيادة خلال الفترة السابقة ليبلغ أعلى نسبة سنة 2021 وجود فجوة حقيقية بين الجزائر وباقي الدول خاصة تلك التي لها مع الجزائر نفس الخصائص الاقتصادية والديمغرافية كما أن استخدام تلك البطاقات عرف تدهورا كبير من 9.33 في المائة سنة 2014 لينخفض إلى ما دون 05 في المائة سنة 2021 هذا التدهور يعود للكثير من الأسباب لعل أهمها هو توجه نسبة كبيرة من الأفراد إلى استخدام بطاقات بنكية غير متداولة في الجزائر ويتعامل بها خارج النظام المالي الرسمي مرفوقة بعناوين أوروبية وهو ما زاد من تغلغل مشكل الاستبعاد المالي والتوجه أكثر إلى السوق غير الرسمي الذي يوفر هذه البطاقات المنخفضة التكاليف مقارنة مع الخيارات المحدودة المتوفرة في السوق الرسمي، أيضا من أسباب نقص استخدام البطاقات البنكية هو ضعف وقلة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفرها في أماكن دون أخرى كشبكة الانترنت الخطي وحتى المحمول كل هذه الأسباب كانت عائقا أمام تعميق الشمول المالي في الجزائر وحتى أنها ساهمت في تراجع مستوياته مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما يوضحه تقرير البنك الدولي في المؤشر العالمي للشمول المالي:

الشكل 09: مستويات الشمول المالي في الجزائر أخر 10 سنوات

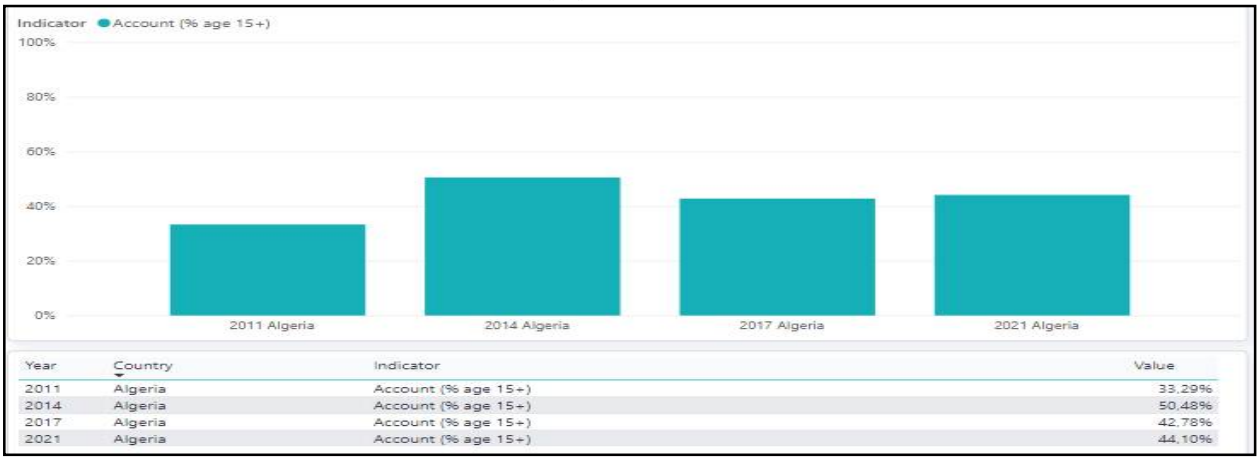

Year	Country	Indicator	Value
2011	Algeria	Account (% age 15+)	33,29%
2014	Algeria	Account (% age 15+)	50,48%
2017	Algeria	Account (% age 15+)	42,78%
2021	Algeria	Account (% age 15+)	44,10%

Source:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

لا تزال مستويات الشمول المالي في الجزائر منخفضة رغم كافة الجهود المبذولة من قبل الهيئات المختصة محليا ودوليا ويعود ذلك للعديد من الأسباب التي اجتمعت وساهمت في بلوغ هذه النسب ولعل أهمها الفجوة الرقمية التي تعاني منها العديد من الدول النامية والجزائر ليست بالاستثناء فضعف البنى التحتية والفروقات في الاستفادة من التكنولوجيا وشبكة الانترنت كلها عوامل أدت إلى جمود نسبي في تغلغل الخدمات المالية في المجتمع الجزائري وهو ما على الحكومة

والهيئات التابعة لها أخذه في الحسبان حيث أن كل القطاعات متداخلة مع بعضها فيجب أولا ردم الفجوة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ثم العمل على تنفيذ توصيات الهيئات العالمية المختصة بالشمول المالي.

في إطار سعي الجزائر إلى رفع مستويات الشمول المالي قامت بالعديد من الخطوات التي تختص بتشجيع الشمول المالي الرقمي فقد اقر بنك الجزائر العديد من الإجراءات من بينها نظام ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية كمجانية إصدار بطاقات الدفع، عمليات الاطلاع على الرصيد إلى استعمال الصراف الآلي ونص على تزويد التجار بأجهزة الدفع الموضعي ما من شانه تقليل التعامل بالنقد المباشر ودعم الدفع الالكتروني كل ذلك بالتوازي مع إستراتيجية سد الفجوة الرقمية ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال: (أهم إنجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المتضمنة في ببيان السياسة العامة للحكومة، 2022).

- **من حيث شبكة النقل والنطاق الترددي الدولي:**

الشروع في العمل على رفع قدرات النطاق الترددي الدولي، لتبلغ 3.8 تيرابايت في الثانية بح مع نهاية 2022 (مقابل 2.8 تيرابايت في الثانية في سنة 2021)، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للمنشآت القائمة،كذلك البدء في المشروع الجديد للكوابل البحرية، والذي من المقرر أن يوضع حيز الخدمة ابتداء من سنة 2025، وهو ما سيعمل على زيادة القدرات الوطنية في نقل الانترنت.

- **من حيث قدرة الولوج لشبكة الانترنت الثابت:**

رفع الحد الأدنى لتدفق الانترنت الثابت بأكثر من الضعف ليبلغ 10 ميغابايت في الثانية بعد أن كان 04 ميغابايت في الثانية ورفع السرعة بالنسبة لمشتركي 10 ميغابايت إلى 20 ميغابايت دون زيادات في تكاليف الولوج للانترنت على المشتركين.

- **من حيث قدرة الولوج لشبكة الانترنت النقال:**

العمل على تحسين تغطية شبكة الجيل الرابع 4G وتوسيع نطاقها لتشمل 58 ولاية مع إقامة 2200 موقع لهذه الشبكة ووضعها حيز الخدمة، بالإضافة تكثيف التغطية بشبكة 3G/2G، ووضع 913 موقعا جديدا في الخدمة، مع بدأ التجارب الأولية لشبكة الجيل الخامس تحضيرا لإطلاقها في الولايات الكبرى كأول مرحلة ما يسمح بتوفير تدفق عالي وجودة ممتازة لخدمة الولوج للانترنت مستقبلا.

- **أما في مجال تغطية المناطق المعزولة:**

فقد تم تسجيل مشاريع بعنوان صندوق الخدمة الشاملة للاتصالات الالكترونية والذي يسعى للتكفل بالمناطق المعزولة ومناطق الظل وتزويدها بالشبكة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتغطية 410 منطقة من أصل 580منطقة مستهدفة بشبكة الانترنت الثابتة، أي بنسبة 80 % بالإضافة إلى العمل على تغطية مناطق حدودية بشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية "متنقلة": من بينها 35 موقعا تم وضعه حيز الخدمة، كذلك تعزيز الشبكة الوطنية للانترنت في شقها الشمالي الجنوبي والجنوبي والذي بلغ نسبة تقدم ناهزت 96 % .

5. خاتمة:

تعبر الفجوة الرقمية عن الفوارق في الوصول والاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بين مختلف الفئات وعلى مختلف المستويات ولها العديد من الآثار السلبية حيث تكون شدة هذا التأثير متفاوتة القوة على حسب مدى ارتباط القطاع بالتكنولوجيا وأدواتها ومن بين هذه المجالات، القطاع المالي الذي أصبح مرتكز بشكل شبه كلي على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ففي ظل السرعة القائمة في الاقتصاد العالمي حيث يعتبر اليوم الوقت عبارة عن ثروة مادام يتم استغلاله بشكل مناسب وزادت أهمية ذلك مع الجائحة التي ضربت المعمورة وسرعت في الاعتماد على التكنولوجيا في التجارة، التسوق، دفع المستحقات وغيرها من العمليات المالية وهو ما يعني أن الرقمنة أصبحت جد ضرورية للشمول المالي والعمل على دمج الفئات المستبعدة بشكل يناسب أوضاعهم الاجتماعية والمادية وحتى المعيشية وفعلا ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في العديد من الدول على تغلغل الخدمات المالية بين مواطنيها وتقليص الفوارق في الاستفادة من تلك الخدمات لكن تبقى الكثير من الدول الأخرى تعاني من عدم بلوغ المستويات المطلوبة للشمول المالي نتيجة لوجود فجوة رقمية داخل هذه المجتمعات سواء بين مكونات المجتمع نفسه أو بين المجتمع والمجتمعات الأخرى وهذا نتيجة لعدة عوامل أهمها ضعف البنى التحتية للتكنولوجيا ومعدلات الأمية الرقمية المرتفعة، خصائص المجتمع وأفراده ومعتقداتهم باختصار وجود تخلف تكنولوجي عن باقي الدول وهو ما تعاني منه الجزائر حيث أن الفجوة الرقمية قائمة وبقوة في الجزائر سواء بالنسبة لانتشار الانترنت أو الفوارق الحاصلة بين الجنسين أو بين الفقراء والأغنياء وهو ما انعكس بشكل مباشر على نسب الوصول والاستخدام للخدمات المالية ما نتج عنه تقهقر في نسب الشمول المالي وتخلفها عن ركب باقي الدول المشابهة لها في الخصائص وهو ما يؤكد الفرضية التي تبنتها الدراسة ويمكن سد الفجوة الرقمية في الجزائر بطرق مختلفة، من خلال نشر التكنولوجيا والعمل على تحسين المهارات الرقمية وغرس ثقافة التعامل بالتكنولوجيا وزيادة نمو الاقتصاد الرقمي في البلدان والعمل على تطوير البيئة الرقمية فيها وهذه بعض التوصيات التي خرجت بها الدراسة لتقليص الفجوة الرقمية وجعل التكنولوجيا أحد العوامل الفعالة في تعزيز الشمول المالي:

- العمل على بناء البنى التحتية الرقمية وتهيئة البيئة المناسبة لانتشار التكنولوجيا وتغلغلها في المجتمع؛
- وضع أولويات لتوسيع نطاق الوصول للشبكة العنكبوتية من خلال تسطير إستراتيجية وطنية لتغطية كافة أنحاء البلاد بشبكة الانترنيت؛
- العمل على تقليل تكاليف التكنولوجيا من خلال فتح المجال أمام منافسي جدد من الخواص أو حتى فتح السوق للمستثمرين والمتعاملين الأجانب حتى يتم سد كل الفجوات واستغلال كلي للسوق وما ينتج عنه من منافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع زيادة الجودة؛
- إعادة النظر في كافة القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع وجعلها أكثر مرونة ومناسبة لمتطلبات التكنولوجيا وانتشارها؛
- العمل على دمج البنوك في المجال الرقمي وربط الخدمات التي تقدمها بالتكنولوجيا؛
- إيجاد حلول مناسبة ونهائية لمشكلة الإنقطاعات المتكررة لشبكة الانترنيت وضبط سوق أجهزة التكنولوجيا بحيث تنخفض أسعارها وتصبح في متناول فئات المجتمع المختلفة؛
- العمل على تشجيع وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في التكنولوجيا من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات ضريبة تخص الأنشطة الرقمية بدرجة أولى؛

- وضع إستراتيجية وطنية لنشر ثقافة استخدام الانترنت والوسائل التكنولوجية وإبراز فوائد وقيمة التعامل بها وما ينتج عنه من منافع خاصة في الجوانب المالية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛
- العمل على سد الفجوات الحاصلة بين الجنسين وتمكين المرأة من التكنولوجيا بالتعاون مع كافة الهيئات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني؛
- معالجة قضايا الفقر لتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع من خلال وضع أهداف إستراتيجية للقضاء على البطالة ودعم الأجور وكذا دعم المادة التكنولوجية وتوفيرها للأشخاص المحتاجين لها.

6.قائمة المراجع:

1. بوريش احمد ،تربش محمد ،مومني عبد القادر. (2021). تأثير الفجوة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية ، 07 (01)، 1-19.
2. دينا مختار صابر هاشم. (2022). اثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية(دراسة تطبيقية). مجلة البحوث المالية والتجارية ، 23 (o1)، 134-154.
3. سفاري اسماء،آسيا بن داية. (2021). تاثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي :دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزراتك) ، 11 (01)، 66-95.
4. شنبي صورية ، بن لخضر السعيد. (2019). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصرالعربية). مجلة البحوث العلوم المالية والمحاسبية ، 04 (01).
5. صورية شنبي ، السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، 03 (02)، 104-129.
6. فاطمة عبدلي . فوزية مروان. (2016). دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر. دراسات في التنمية والمجتمع ، 03 (01)، 125-137.
7. فلاق صليحة ، حمدي معمر ،حفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 07 (04)، 1-14.
8. نادية لوزري. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، 02 (02)، 11-30.
9. أهم إنجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المتضمنة في بيان السياسة العامة للحكومة. (2022). تاريخ الاسترداد 08 12، 2022، من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: https://www.mpt.gov.dz/ar/content/أهم-إنجازات-قطاع-البريد-والمواصلات-السلكية-واللاسلكية-المتضمنة-في-بيان-السياسة-العامة
10. Africa: Price Rankings by Country of Internet (60 Mbps or More, Unlimited Data, Cable/ADSL) (Utilities (Monthly)). (2022). Retrieved 12 02, 2022, from Numbeo: https://www.numbeo.com/cost-of-living/country_price_rankings?displayCurrency=USD&itemId=33&region=002
11. Future Readiness Economic Index. (2022). Retrieved 12 04, 2022, from portulansinstitute: http://portulansinstitutefrei.com/2022/report
12. Global Connectivity Report 2022. (2022, 05 30). Policy and regulatory strategies that drive digital transformation. Retrieved 11 26, 2022, from World Telecommunication/ICT Indicators Database - ITU: https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2022/05/30/gcr-chapter-7/
13. Internet Users Statistics for Africa. (2022, 05 30). Retrieved 11 29, 2022, from internetworldstats: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm
14. Kemp, S. (2022, 03 15). DIGITAL 2022: ALGERIA. Retrieved 11 27, 2022, from datareportal: https://datareportal.com/reports/digital-2022-algeria
15. QUÉ ES LA BRECHA DIGITAL Y CÓMO EVITAR QUE PROVOQUE DESIGUALDAD. (2022). Consulté le 11 26, 2022, sur AHORA: https://www2.cruzroja.es/web/ahora/brecha-digital
16. The Global Findex Database 2021. (2021). Retrieved 12 03, 2022, from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data
17. Worldwide mobile data pricing 2022. (2022). Retrieved 12 02, 2022, from cable.co.uk: https://www.cable.co.uk/mobiles/worldwide-data-pricing/